

الفصل الأوّل: نشأة الدّولة وتطوّرها

المبحث الأوّل: الدّولة ونظريات نشوئها

المطلب الأوّل: تعريف الدّولة

المطلب الثاني: نظريات نشوء الدّولة السّلطة السياسيّة

المبحث الثاني: الدّولة الدّينيّة الثيوقراطية المفهوم والنشأة

المطلب الأوّل: مفهوم الدّولة الدّينيّة الثيوقراطية

المطلب الثاني: نظريات نشأة الدّولة الدّينيّة الثيوقراطية

الفصل الأول: نشأة الدولة وتطورها

التمهيد:

الدولة كيان اجتماعي نشأ عن تطور الاجتماع البشري والسعي نحو الأمن والاستقرار، وأثرت في بنائه عوامل عدّة، وهو مستمر في التطور ما دام الإنسان في تطور، ولفهم طبيعة الدولة لا بُدَّ من لمحة عميقة للمفاصل المؤثرة في إنتاج الدولة، لهذا ستتناول الدراسة في هذا الفصل نشأة الدولة في مبحثين: المبحث الأول ستتطرق فيه الدراسة إلى الدولة ونظريات نشوئها في مطلبين: المطلب الأول في التعريف، والمطلب الثاني نظريات نشوء الدولة (السُّلطة السياسيّة)، وفي المبحث الثاني ستتناول الدراسة مفهوم الدولة الدينيّة الشيعية ونشأتها ضمن مطلبين: الأول المفهوم والثاني نظريات نشوء الدولة الدينيّة.

المبحث الأول: الدولة ونظريات نشوئها

لا بُدَّ من الإشارة ابتداءً إلى أنّ مصطلح الدولة الوطنية مصطلح حديث الظهور نسبياً، فاصطلاح الدولة ظهر في القرن السادس عشر في أوروبا، حيث بدأ قيام الدولة الوطنية سنة ١٦٤٨م وما أعقب مؤتمر وستفاليا، وأصبح مصطلح الدولة مدلولاً متداولاً في القرن التاسع عشر²²، ولفهم ظاهرة الدولة كمفهوم لا بُدَّ من تتبُّع مراحل نشأتها، وتحديد أصل نشأة الدولة كمفهوم يُعدُّ من الأمور العسيرة، ذلك أنّ الدولة ظاهرة اجتماعية يعود أصلها إلى الحضارات

Edwards, John.2000. Community and Communication the Role of Language in . 22
Nation State Building and European Integration. Britain: Sue Wright.p.42-45.

القديمة وفي تطورها تتفاعل مع الأوضاع الدينية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية السائدة. لهذا كان لا بُدَّ من بحث المفهوم والنظريات لنشوء الدولة.

وستتناول الدراسة في هذا المبحث الدولة ونظريات نشوئها في مطلبين: المطلب الأوَّل في التعريف، والمطلب الثاني نظريات نشوء الدولة (السُّلطة السياسية).

المطلب الأوَّل: تعريف الدولة:

قبل الرجوع إلى جذور نشأة الدولة ومفهومها لا بُدَّ من الوقوف عند المعنى اللغوي للدولة إذ من خلاله نستطيع تعميق الرؤية للتطورات الدلالية والمفهومية للمصطلح ولنرى ما تعنيه مفردة الدولة في اللغة:

الفرع الأوَّل: مصطلح الدولة في اللغة الإنجليزية وأصله في اللغات الأخرى: المعنى اللغوي

يختلف بين الإنجليزية والعربية فأصل كلمة الدولة في الإنجليزية وحتى اليونانية لا يقترب من أصل الكلمة في العربية، فبينما تعني كلمة دولة (state) في الإنجليزية: الحالة والتي تنحدر من أصل لاتيني ومستمدة من (status) بمعنى موقف أو وضع أو حالة، فهي تدلّ على البقاء على حالة والاستقرار عليها وقد جاء المعنى في اللغة العربية بشكل مختلف²³.

وعلى الرغم من كون الدولة اسم، إلا أنّها أيضاً «فعل» متحرّك منتقل وليست حالة ثابتة

(State, Static) كما المعنى الأوربي، وجذره اللغوي اللاتيني؛ فمصطلح (State)، في

23 العلام، عبد الرحيم ٢٠١٦. العلمانية والدولة المدنية تواريخ الفكرة وسياقاتها وتطبيقاتها. ط١. الرباط: مؤمنون بلا حدود للنشر والتوزيع. ص. ٥٣-٥٤.

الإنجليزية أو (Etat)، في الفرنسية، مستمد من الأصل اللاتيني (Status)، وفعله (State)، الذي يقابله الفعل (To Stand) في اللغة الإنجليزية. بمعنى يقف، وينتصب، ويصمد، ويكون في موقف، أو وضع معين، ويظل قائماً، أو نافذاً سارياً المفعول، كما جاء في معانيه المعجمية. وتعني صفة (Static) المشتقة: الساكن، والمستقرّ، والمثبت في موضوع، ومثله (Status)؛ أي: الحالة، أو الوضع، ومصطلح (Statique) بالفرنسية صفة للثبات والسكون، ولعلم توازن القوى المؤدّي إلى تثبيت الأوضاع واستقرارها²⁴. فخلاصة المعنى هو الثبات والاستقرار والدوام.

الفرع الثاني: الدولة في اللغة العربية: الدولة والدولة²⁵: العُقبَةُ في المَالِ وَالْحَرْبِ سَوَاءٌ، وَقِيلَ: الدَّوْلَةُ، بِالضَّمِّ، فِي المَالِ، وَالدَّوْلَةُ، بِالْفَتْحِ، فِي الحَرْبِ، وَقِيلَ: هُمَا لُغَتَانِ فِيهِمَا، وَالْجَمْعُ دَوْلٌ وَدَوْلٌ. قَالَ ابْنُ جَنِّي: حِيٌّ فُعْلَةٌ عَلَى فُعْلِ يُرِيكَ أَتَمَّا كَأَتَمَّا جَاءَتْ عِنْدَهُمْ مِنْ فُعْلَةٍ، فَكَأَنَّ دَوْلَةَ دَوْلَةٌ، وَإِنَّمَا ذَلِكَ لِأَنَّ الأوَّلَ مِمَّا سَبِيلُهُ أَنْ يَأْتِيَ تَابِعًا لِلضَّمَّةِ، وَهَذَا مِمَّا يُؤَكِّدُ عِنْدَكَ ضَعْفَ حُرُوفِ اللَّيْنِ الثَّلَاثَةِ، وَقَدْ أَدَالَهُ. الجَوْهَرِيُّ: الدَّوْلَةُ، بِالْفَتْحِ، فِي الحَرْبِ أَنْ تُدَالَ إِحْدَى الفُعْتَيْنِ عَلَى الأُخْرَى، يُقَالُ: كَانَتْ لَنَا عَلَيْهِمُ الدَّوْلَةُ، وَالْجَمْعُ الدُّوَلُ؛ وَالدَّوْلَةُ، بِالضَّمِّ، فِي المَالِ؛ يُقَالُ: صَارَ الفَيْءُ دَوْلَةً بَيْنَهُمْ يَتَدَاوَلُونَهُ مَرَّةً هَذَا وَمَرَّةً هَذَا، وَالْجَمْعُ دَوْلَاتٌ وَدَوْلٌ. الدَّوْلَةُ، بِالضَّمِّ، اسْمٌ لِلشَّيْءِ الَّذِي يُتَدَاوَلُ بِهِ بَعِيْنِهِ، وَالدَّوْلَةُ، بِالْفَتْحِ، الفِعْلُ. وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿كَيْ لَا يَكُونَ دَوْلَةً بَيْنَ الأَعْيَانِ مِنْكُمْ﴾²⁶؛ فَرَأَى النَّاسُ بَرَفَعَ الدَّالِ إِلاَّ السُّلْمِيَّ فِيمَا أَعْلَمُ فَإِنَّهُ فَرَأَهَا بِنَصْبِ الدَّالِ، وَلَيْسَ هَذَا

24 المصدر السابق نفسه ص. ٥٤.

25 . ابن منظور. (د.ت). لسان العرب. القاهرة: دار المعارف. ص. ١٤٥٥.

26 القرآن. الحشر ٥٩: ٧.

لِلدَّوْلَةِ بِمَوْضِعٍ، إِنَّمَا الدَّوْلَةُ لِلجَيْشَيْنِ يَهْزِمُ هَذَا هَذَا ثُمَّ يَهْزِمُ الْهَازِمُ، الدَّوْلَةُ، بِرَفْعِ الدَّالِ، فِي الْمَلِكِ
وَالسُّنَنِ الَّتِي تُعَيَّرُ وَتُبَدَّلُ عَنِ الدَّهْرِ فَبِتِلْكَ الدَّوْلَةُ وَالدُّوْلُ.

وَالدَّوْلَةُ اسْمُ الشَّيْءِ الَّذِي يَتَدَاوَلُ، وَالدَّوْلَةُ الْفِعْلُ وَالْإِنْتِقَالُ مِنْ حَالٍ إِلَى حَالٍ. الدَّوْلَةُ وَالدَّوْلَةُ
لُغَتَانِ، وَمِنْهُ الْإِدَالَةُ الْعَلْبَةُ. وَيُقَالُ: تَدَاوَلْنَا الْعَمَلَ وَالْأَمْرَ. وَالدَّوْلُ: النَّبْلُ الْمُتَدَاوَلُ. وَالدَّوْلَةُ: لُغَةُ
التَّوْلَةِ. يُقَالُ: جَاءَنَا بِدَوْلَاتِهِ أَيَّ بِدَوَاهِيهِ، وَجَاءَنَا بِالدَّوْلَةِ أَيَّ بِالدَّاهِيَةِ.²⁷

ومن منطلق هذه المعاني، فإنَّ لفظ دولة قبل أن يكتسب مفهومه السياسي المحدد في العربية
بمعنى السُّلْطَة والقُوَّة المتغلِّبة الحاكمة، كان يعني "الدور" و "الدورة" مثل دور الإنسان في التَّراءِ والجاه
ثمَّ انقلاب "دورة" الدهر عليه، أو العكس، لكن يبقى معنى التغلب هو الأصل الذي استقي منه
معنى الدَّوْلَة في العصر الحديث، نتيجة لتغلُّبها.

لكنَّ الباحث يحدِّد إضافة مهمة أنَّ لفظة الدَّوْلَة كانت تأتي بمعنى الداهية أو التَّوْلَة كما أوضح
ذلك ابن منظور في لسان العرب في مادة دول ومادة تول.

ومن الجدير بالملاحظة أنَّ مشتقات جذر (د - و - ل) لم ترد في القرآن إلَّا في آيتين بمعنى
التداول والمداولة ﴿كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ مِنْكُمْ﴾²⁸ و ﴿وَتِلْكَ الْأَيَّامُ نُدَاوِلُهَا بَيْنَ
النَّاسِ﴾²⁹ ولم يتضمَّن القرآن آية إشارة لفظية من اشتقاق هذه الكلمة لمعنى (الدَّوْلَة) بالمفهوم
السياسي اليوم. ولعلَّ ذلك مردود إلى أنَّ عرب شمال الجزيرة الذين نزل القرآن بلغتهم، لم يعرفوا قبل
الإسلام الدَّوْلَة من حيث هي مؤسسة سياسية شاملة وكيان دائم ثابت، أو حتى من حيث هي

27 . المصدر السابق نفسه.

28 القرآن. الحشر: ٥٩: ٧٠.

29 القرآن. آل عمران: ٣: ١٤٠.

حكومة منتظمة ذات صلاحيات مقرّرة واضحة، وإن عرفوا أشكالاً أوليّة من السُّلطة السياسيّة

المشتركة بين شيوخ القبائل وأعيانها المتمثّلة في "الملأ" و "دار الندوة" بمكّة على سبيل المثال³⁰.

فالكلمة التي كانت تستخدم بوجه عام للحديث عن الدّولة لدى العرب أو المجتمع السياسيّ

هي المدينة، ولهذا سمّي الرسول -صلى الله عليه وسلّم- دولته بالمدينة، والأغلب أنّ (دولة) في اللغة

العربية تعني التحوّل والدوران وعدم الاستقرار، وهو الأمر الذي سائرته التجربة السياسيّة للمسلمين

العرب؛ حيث يتّضح ذلك سواء من خلال التعابير السياسيّة المستعملة أو من واقع حال

الممارسة³¹، لكن المعاني الأخرى كانت مستعملة أيضاً وفي الآتي ملخص لما ورد من معاني مفردة

دولة لغويّاً:

1. الإدالة والغلبة
2. الدور، دالت الأيام أي: دارت.
3. تغيّر وتبدّل الملّك والسُنن وتحوّلها من حال إلى حال غيره.
4. الكرّة علينا بعد أن كانت لنا، أو الكرّة لنا بعد أن كانت علينا.
5. عملية التداول.
6. انتقال المال من الآخرين إليه أو منه إليهم.
7. التولة. بمعنى (الداهية).
8. فعل التداول على (الأمر) بمعنى السيطرة السياسيّة والعسكرية، مرة لهذا ومرة لذاك ومنه

المداولة.

30 الانصاري، مُحمّد جابر. ١٩٩٥. التأزم السياسي عند العرب وسوسيولوجيا الإسلام مكوّنات الحالة المزمنة. عمان: المؤسسة العربية للدراسات والنشر. ص. ٢٥.

31 العلام، عبد الرحيم. ١٠١٦. العلمانية والدّولة المدنيّة تواريخ الفكرة سياقاتها وتطبيقاتها. ص. ٥٦.

9. التناقل، تداولته الأيدي أي: تناولته فيما بينها وتناقلته في حالة التداول.

10. اسم للشيء يتداول بعينه.

ولما تقدّم يظهر للباحث أنّ جميع هذه المعاني تظهر في شكل الدّولة المعروف حالياً بشكل أو آخر، فالدّولة يتم تداولها وانتقال السّلطة والملك فيها وتحوّل الغلبة من طرف إلى آخر كرة لهذا وكرة لذلك، وتكون الغلبة لمن لهم الدّولة، وأشخاص السّلطة يتميّزون بالدهاء والحيلة ليتمكّنوا من تداول السّلطة سواء بالغلبة أم الانتقال السّلمي، والمال يتداول بينهم ولهذا نرى لفظ الدّولة في العربية معناه اللغوي أقرب إلى دلالات لفظة الدّولة الحالية مع أنّ لفظة الدّولة لم تكن معهودة بهذا المعنى العصري، بل كانوا يستخدمون الإمامة والملك والسّلطان والأمر.

ولقد ظلّ العرب والمسلمون، إلى مدة غير قصيرة، بعد ظهور الإسلام، يستخدمون مصطلح (ملك) بضم الميم للدلالة على مفهوم (الدّولة) المعاصر. وأنّهم كانوا يطلقون مفردة (مملكة) إذا عنوا الدّولة، من حيث هي دولة مجرّدة، بغض النظر عن نظام الحُكم فيها، ملكياً كان، أو غير ذلك، فالتمييز بين النظم السياسيّة من حيث الملكيّة والجمهوريّة لم يُعرف إلّا في العصر الحديث. فمبدأ التغيير، والتطور الدلالي لكلمة دولة في المصطلح العربي يتخذ تدريجياً، معنى السّلالة الحاكمة، ثم الحكومة القائمة، والنظام القائم، وأخيراً، معنى الدّولة بمفهومها الحديث في القانون الدّولي، لكنّ ما يهّمنا دلالة المصطلح في مدة البعثة النبويّة والخلافة الراشدة، إذ لم تكن تعني أبداً السّلطة السياسيّة التي تحكم أناساً يقطنون إقليماً جغرافياً معيناً كما هو معنى الدّولة اليوم.

ولابدّ عند دراسة مصطلح الدّولة أنّ نتبه بأنّ لا نسقط القراءة الاسترجاعية لمفهوم الدّولة الحديثة على أتمّودج تاريخي لا يتطابق حرفياً معها، إذ ذلك الشكل لا بدّ أنّ ننظر إليه في سياقه

التاريخي ولا يغيب عن أذهاننا التطور الذي سايه حتى وصل إلى المفهوم المعاصر، لكننا لا يمكن أن نغفل الأركان والمقومات.

لفظة الحُكم وانزياح المعنى الدلالي:

أما مصطلح الحُكم بمعنى السُّلطة السياسيّة فلم يكن وارداً آنذاك أيضاً بهذا المعنى وستقف الدراسة عنده لارتباطه بمفهوم الدّولة والسُّلطة السياسيّة، فقد ورد بمعنى الاحتكام القضائي وليس إدارة السُّلطة التنفيذية أو جاء بمعنى الحُكم الإلهي الكوني والحساب في الآخرة، حيث اتّضح ذلك عند تتبُّع الآيات التي وردت فيها لفظة (حُكم) في القرآن الكريم والتي ستشير الدراسة إلى شيء منها. لكنّ المصطلح له دلالة معاصرة عند العرب الآن فهم يطلقون لفظ الحُكم لأحكام القاضي وكذلك يطلقون لفظة حكومة على الجهة التنفيذية في السُّلطة السياسيّة، ولفظة حكم على قراراتها، بينما قديماً كان العرب يُطلقون مفردة المُلْك أو الأمر على السُّلطة التنفيذية في السُّلطة السياسيّة وقراراتها. ومفردة حكم للأقضية التي تصدر عن القضاة وليس الملوك أو من بيدهم الأمر والشأن السياسي، بينما المصطلح اليوم لدى الانجليز متميز، فهناك فرق بين (government) سُلطة الحكومة وبين (judgment) الحكم القضائي.

فالعرب والمسلمون قديماً³² لم يتناولوا مصطلح الدّولة بالمعنى الحالي وإمّا كان تناولهم وفق معنى اللّغة، ممّا أشارت الدراسة إليه سابقاً، لكنهم تناولوا المفهوم ذاته تحت مصطلح المُلْك أو الخلافة، أو الإمارة، ولم يكن لمصطلح الدّولة بمعنى (السُّلطة والشعب والإقليم) استخدام عند العرب والمسلمين إلى وقت متأخر من العصور الإسلاميّة، إمّا كانت تستخدم مفردة بلاد، كقولهم

32 الحمد، يحيى عبد محجوب. ٢٠٢٠. مقومات وضمانات مدنية الدّولة في العهد النّبوي والخلافة الراشدة. المؤتمر الدّولي الثالث لطلاب الدراسات العليا والأكاديميين في الشريعة والقانون مناهج الشريعة والقانون في حل القضايا المعاصرة. ماليزيا: وحدة النشر في جامعة العلوم الإسلاميّة الماليزية. نوفمبر. ص ٢٢١-٢٢٣.

بلاد الفرس وبلاد الروم، أي: البلاد التي تخضع لسلطة الفرس والروم، إذا أرادوا الإقليم الجغرافي، كما أنّ القرآن الكريم استخدم مصطلح المُلْك للدلالة على الحُكْم التنفيذي والرئاسة، وفي النصوص القرآنية الآتية أمثلة لما يقرره البحث، قال الله تعالى: ﴿وَقَالَ الْمَلِكُ أَتُؤْتِي بِهِ أَسْتَخْلِصُهُ لِنَفْسِي﴾³³ ﴿مَا كَانَ لِيَأْخُذَ أَخَاهُ فِي دِينِ الْمَلِكِ﴾³⁴ ﴿رَبِّ قَدْ آتَيْتَنِي مِنَ الْمُلْكِ وَعَلَّمْتَنِي مِنْ تَأْوِيلِ الْأَحَادِيثِ﴾³⁵ ﴿وَقَالَ لَهُمْ نَبِيُّهُمْ إِنَّ اللَّهَ قَدْ بَعَثَ لَكُمْ طَالُوتَ مَلِكًا قَالُوا أَنْتَى يَكُونُ لَهُ الْمُلْكُ عَلَيْنَا وَنَحْنُ أَحَقُّ بِالْمُلْكِ مِنْهُ وَلَمْ يُؤْتَ سَعَةً مِنَ الْمَالِ ۗ قَالَ إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَاهُ عَلَيْكُمْ وَزَادَهُ بَسْطَةً فِي الْعِلْمِ وَالْجِسْمِ وَاللَّهُ يُؤْتِي مَلِكَهُ مَنْ يَشَاءُ﴾³⁶ ﴿أَنْ آتَاهُ اللَّهُ الْمُلْكَ﴾³⁷ كما استخدم القرآن الكريم مصطلحاً ثانياً للدلالة على معنى الحُكْم بمعنى السُلْطة السياسيّة وقراراتها إذ جاء مصطلح (الأمر) للدلالة عليها في قوله تعالى: ﴿وَأْمُرْهُمْ شُورَىٰ بَيْنَهُمْ﴾³⁸ ﴿وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ﴾³⁹ ﴿وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ﴾⁴⁰ ﴿وَالْأَمْرُ إِلَيْكِ فَانظُرِي مَاذَا تَأْمُرِينَ﴾⁴¹.

أمّا لفظة الحُكْم الواردة في القرآن الكريم فلم ترد أبداً بمعنى السُلْطة التنفيذية وإنما وردت بمعانٍ مختلفة، منها: إمّا الحُكْم الإلهي الكوني والحساب في الآخرة أو بمعنى القضاء والتحكيم، أو الحكمة، فمما جاء بالمعنى الأوّل قوله تعالى: ﴿أُولِمُ يَرَوْا آتًا تَأْتِي الْأَرْضَ نَنْقُصُهَا مِنْ أَطْرَافِهَا ۗ وَاللَّهُ

33 القرآن. يوسف ١٢: ٥٦.

34 القرآن. يوسف ٧٦: ١٢.

35 القرآن. يوسف ١٢: ١٠١.

36 القرآن. البقرة ٢: ٢٤٧.

37 القرآن. البقرة ٢: ٢٥٨.

38 القرآن. الشورى ٤٢: ٣٨.

39 القرآن. آل عمران ٣: ١٥٩.

40 القرآن. النساء ٤: ٥٩.

41 القرآن. النمل ٢٧: ٣٣.

يَحْكُمُ لَا مُعَقَّبَ لِحُكْمِهِ وَهُوَ سَرِيعُ الْحِسَابِ ﴿٤٢﴾ وقوله تعالى: ﴿إِنَّ الْحُكْمَ إِلَّا لِلَّهِ﴾⁴³ وقوله ﴿ثُمَّ رُدُّوا إِلَى اللَّهِ مَوْلَاهُمْ الْحَقَّ ۗ وَلَا لَهُ الْوَلِيُّ أَلَا لَهُ الْحُكْمُ وَهُوَ أَسْرَعُ الْحَاسِبِينَ﴾⁴⁴ أو مما جاء بمعنى "القضاء" الذي يختص بالحكم بين القضايا والتحاكم قال الله تعالى: ﴿وَإِذَا حَكَمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ أَنْ تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ﴾⁴⁵ جاءت بمعنى حكمتهم (بين) الناس وليس بمعنى حكمتهم الناس ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ لِتَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ بِمَا أَرَاكَ اللَّهُ﴾⁴⁶ ﴿وَأَنْزَلَ مَعَهُمُ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ لِيَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ﴾⁴⁷ فأيات الحكم هنا جاءت مع لفظ ﴿بين﴾ للتأكيد على المعنى القضائي في التحاكم بين متخاصمين ولم تأت بمعنى السُلطة التنفيذية التي استخدم القرآن الكريم لفظ (المالك) أو (الأمر) عندما قصدتها.

ومما جاء بمعنى "الحكمة" قول الله تبارك وتعالى: ﴿يَا يَحْيَىٰ خُذِ الْكِتَابَ بِقُوَّةٍ ۚ وَآتَيْنَاهُ الْحُكْمَ صَبِيًّا﴾⁴⁸ فلم يكن نبي الله يحيى -عليه وعلى نبينا الصلاة والسلام- يحكم دولة سياسياً ولم يؤسس لنظام سُلطة.

إنَّ إزاحة معنى المصطلح القرآني من معنى الحكم (القضاء بين الناس) (Judgment) إلى معنى الحكومة (السُلطة التنفيذية حكم الناس) (Government) أدَّى إلى اضطراب في فهم النصوص القرآنية بل وإنزائها في غير موضعها. فالآيات التي جاءت بها لفظة (الحكم بين) للحكم

42 القرآن. الرعد ١٣: ٤١.

43 وردت في ثلاث مواطن في القرآن. الأنعام: ٦: ٥٧. ويوسف في موضعين للآيتين: ٤٠، و: ٦٧. وجميعها بمعنى التصريف الكوني واحالة الامر إلى الله للتصرف بقدرته الحاكمة فيه ولا دلالة فيها على الحكم بمعنى السلطة التنفيذية.

44 القرآن. الأنعام ٦: ٦٢.

45 القرآن. النساء ٤: ٥٨.

46 القرآن. النساء ٤: ١٠٥.

47 القرآن. البقرة ٢: ١١٣.

48 القرآن. مريم ١٩: ١٢.

في القضايا التي تقع بين الناس ويتحاكمون إلى القضاء فيها، وجاءوا للتحكيم أساساً، وفي المعنى القضائي أيضاً الآيات التي وردت فيها لفظة الحُكْم وليس معها لفظة (بين) فإنها تشير إلى المعنى القضائي من خلال سياقها، وتخص أهل الكتاب كما في آيات سورة المائدة ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَا التَّوْرَةَ فِيهَا هُدًى وَنُورٌ يَحْكُمُ بِهَا النَّبِيُّونَ الَّذِينَ أَسْلَمُوا لِلَّذِينَ هَادُوا وَالرَّبَّانِيُّونَ وَالْأَحْبَارُ بِمَا اسْتُحْفِظُوا مِنْ كِتَابِ اللَّهِ وَكَانُوا عَلَيْهِ شُهَدَاءَ فَلَا تَخْشَوُا النَّاسَ وَاخْشَوُا اللَّهَ وَلَا تَشْتَرُوا بِآيَاتِي ثَمَنًا قَلِيلًا وَمَنْ لَمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ﴾⁴⁹ ﴿وَكَتَبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَا أَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ وَالْعَيْنَ بِالْعَيْنِ وَالْأَنْفَ بِالْأَنْفِ وَالْأُذُنَ بِالْأُذُنِ وَالسِّنَّ بِالسِّنِّ وَالْجُرُوحَ قِصَاصٌ فَمَنْ تَصَدَّقَ بِهِ فَهُوَ كَفَّارَةٌ لَهُ وَمَنْ لَمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ﴾⁵⁰ ﴿وَلِيَحْكُمَ أَهْلُ الْإِنجِيلِ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فِيهِ وَمَنْ لَمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ﴾⁵¹ وقد جاء قبل هذه الآيات من نفس السورة لفظة يحكمونك وليس لتحكمهم، فالتحكيم هو المعنى المراد حيث أوضحت الآية ذلك ﴿وَكَيْفَ يُحْكِمُونَكَ وَعِنْدَهُمُ التَّوْرَةُ فِيهَا حُكْمُ اللَّهِ ثُمَّ يَتَوَلَّوْنَ مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ وَمَا أُولَئِكَ بِالْمُؤْمِنِينَ﴾⁵² كما أنَّ الآية في السورة ذاتها تشير إلى الطلب من أهل الإنجيل أن يحكموا بما أنزل فيه، فهل يُعقل أنَّ المراد من أهل الإنجيل أن يُنشئوا سلطة تنفيذية وحكومة ودولة؟!، قطعاً ليس هذا هو المعنى المراد، وأنَّ وجه المشكلة في استعمال معنى المصطلحات القرآنية على غير المعاني التي جاءت بها. وتفسير أسباب ذلك يدعو إلى البحث المطول الذي يأمل الباحث أن تتناوله الدراسات اللاحقة.

49 القرآن. المائدة ٥ : ٤٤.

50 القرآن. المائدة ٥ : ٤٥.

51 القرآن. المائدة ٥ : ٤٧.

52 القرآن. المائدة ٥ : ٤٣.

الفرع الثالث: الدولة في الاصطلاح:

خلاصة مفهوم الدولة في كتب القانون الدستوري وآراء فقهاء القانون تُحوصل بأن الدولة:

شكّل من أشكال الاجتماع البشري (شعب) يقطن إقليماً معيناً (الأرض) على سبيل الدوام تحكمهم (سلطة) سياسية مستقلة ذات (سيادة). وهذا ما أكدته اتفاقية مونتيفيديو لحقوق وواجبات الدول في البند الأول منها، وهي معاهدة وقعت في مونتيفيديو، أوروغواي، في 26 ديسمبر 1933. التي أثبتت أنه يجب أن تمتلك الدولة بصفقتها شخصاً خاضعاً للقانون الدولي العناصر الآتية: سكان دائمون (شعب)، إقليمياً محدد (أرض)، حكومة (سلطة)، القدرة على الدخول في علاقات مع الدول الأخرى (السيادة)⁵³.

ولا شك أن مفهوم الدولة نشأ مع تطوّر الإنسان من الحالة البدائية إلى حالة الاستقرار ووجود سلطة تحمي مصالحه الاجتماعية، وتحرره من قهر الطبيعة البدائية، وقد سبق ذلك تطوّر الإنسان من الحالة البدائية وامتداده لمهّن لا استقرار فيها كالصيد التي قد تكون من أولى المهّن التي اقترفتها الإنسان لكنها لم تجعل منه إنساناً يريد الاجتماع والاستقرار.

ثم ما لبث أن تطوّر الإنسان واكتشف مهناً تتطلب الاجتماع والاستقرار وما يستلزمان من أمن وتعاون كالزراعة والرعي، فتشكّلت المساكن الجماعية وظهرت القبائل التي ظهر معها مفهوم السلطة، وبدأت حياة الاستقرار تأخذ مفهوماً آخر من التعاون الجماعي وتقسيم المهام انسجاماً مع المصالح التي بدأت تنضج مع هذا الانتقال وظهور القرى والمدن الكبيرة حتى تشكّلت الحضارات وكان للسلطة الدور الأكبر في ترسيم حدود ما أُطلق عليه تاريخياً بالدولة، منذ خلاياها

53. Rickart, Alexandra. 2015. "Emerging Issues: To Be or Not to Be, That Is the Statehood Question," University of Baltimore Journal of International Law: Vol. 3 : Iss. 2 , Article 7.pp.145.

الأولى، القبيلة، ثم القرية، ثم المدن والبلدان وصولاً إلى شكل الدولة الحديث وما زال مفهوم الدولة يتطور مع تطور الإنسان. وما أنّ الدولة شكّل من أشكال الاجتماع البشري فإنّ تحوّل الإنسان إلى مهنٍ تتطلب الاستقرار جعلته مطبوعاً على الاجتماع المنظم.

ويعتقد البعض أنّ "الدولة" بشكلها الذي يعتمد الشعب والإقليم والسلطة مؤسسة قديمة، تعود إلى زمان روما واليونان وقبلها، وما جاء عند أفلاطون وأرسطو وغيرهم من الفلاسفة. بينما يؤكد آخرون على السمات الفريدة للدولة القانونية الحديثة، بسيادة القانون الواسعة وسلطة الإجماع المشروع وحقوق المواطنة والمسؤوليات الاقتصادية والاجتماعية الواسعة. والدولة أكثر من مجرد حكومة، الحكومات تتغير، ولكنّ الدول تدوم. الدولة هي قالب السلطة لحكم كمّ كبيرٍ من الأفراد على أراضٍ محددة، فسيادتها معلومة. وهي تتألف من السلطة التنفيذية وفق سياق بيروقراطي وسلطة قضائية والمؤسسات المتعددة بل إنّ بعضهم وصف الدولة بأنّها مؤسسة المؤسسات⁵⁴.

وتتواجد الدول بأحجام عدّة، تتراوح ما بين الصين الكبيرة نفوساً وأندورا⁵⁵ الصغيرة. وقد مرّ مصطلح الدولة بتحوّلاتٍ عدّة ابتداءً من عصر النهضة إلى القرن الثامن الميلادي مروراً بتوماس هوبس منظر السلطة المطلقة، ثم جون لوك القائل بإمكانية عزل السلطة إذا تمرّدت على القانون الطبيعي، وروسو الذي نفى التفويض والتجريد في السلطة، وغيرهم من المفكرين الذين أسهمت أفكارهم في التأسيس لمفهوم الدولة القانونية الحديثة.

54 زكريا، براق. ٢٠١٣. الدولة والشرعية في الفكر الإسلامي المعاصر. بيروت: مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي. ص. ٦١.

55 أندورا دولة أوروبية صغيرة حبيسة جنوب أوروبا فرنسا واسبانيا لا يتجاوز عدد سكانها ٩٠ ألف نسمة ولها رئيس جمهورية ورئيس وزراء.

ومع ما لدولة المدينة المنورة في صدر الإسلام من سبق على البشرية في إقامة دولة قانونية دستورية مدنيّة إلا أنّ الباحث يجد مستغرباً إغفالاً من الباحثين، غربيين ومسلمين، عن ذكر هذه الحقيقة الثابتة، فقد وصلت الدراسة إلى أنّ دولة المدينة المنورة دولة متكاملة الأركان وفق المفهوم القانوني للدولة، وحافظت على المقومات المدنيّة وأرست ضمانات تحقيقها.

الفرع الرابع: مصطلح الدولة تاريخياً:

اختلف الفقهاء في مفهوم الدولة ولم يتوصلوا إلى وضع تعريف شامل وموحد لها، وذلك راجع إلى أنّ الدولة هي ظاهرة اجتماعية معقدة تطوّرت بتطوّر المجتمعات البشرية، بل عدّها البعض شيئاً غير موجود إلا في أذهان من يتفقون على وجودها.

ذلك يعيدنا إلى ما ذهب إليه فولتير في معجمه الفلسفي لما أورد هذه العبارات الدالة: "لم أعرف حتى الآن أي شخص لم يتصرف وكأنّه يحكم دولة ما"، ويضيف: "إتي لا أتكلّم عن السادة الوزراء الذين يحكمون في الواقع، بعضهم يحكم سنتين أو ثلاث سنوات، وبعضهم الآخر ستة أشهر أو ستة أسابيع. إنني أعني جميع الناس الآخرين الذين يعرضون -عند تناول العشاء أو في مكاتبتهم- أسلوبهم للحكم، وإصلاح الجيوش والكنيسة والقضاء والماليّة"⁵⁶ وعلى ما يبدو ويشاهد إنّ هذا الواقع لازال قائماً. وعلى الرغم من عدم وجود تعريف عالمي للدولة مجمع عليه، لا بُدّ لنا أنّ نرى كيف نظر الفلاسفة والمفكّرون والفقهاء إلى الدولة:

56 حيدر، محمود. ٢٠١٨. الدولة فلسفتها وتاريخها من الاغريق إلى ما بعد الحداثة. النجف: المركز الإسلامي للدراسات الاستراتيجية. ص. ١٧.

الدولة كما يراها أفلاطون وأرسطو: إن مفهوم الدولة كان معروفاً منذ القدم عند أفلاطون، فأفلاطون عُرف بجمهوريته وكان يطلق عليها أحياناً المدينة، ويرى الدولة ناتجة من الاحتياج البشري للاجتماع، لكي يتمكن الإنسان من سدّ حاجاته، وبما أنّه لكل فرد احتياجاته الكثيرة فيلزم أن يتألب عدد عديد من الأفراد من صحب ومساعدين، في مستقر واحد يقول أفلاطون: "نطلق على ذلك المجتمع اسم مدينة أو دولة"⁵⁷، أمّا أرسطو فقال "كل دولة هي اجتماع.. وهذا هو الذي يسمى بالضبط الدولة أو الاجتماع السياسي"⁵⁸ وقال في موضع آخر "الدولة نوعاً من الاجتماع، أي اجتماع أناس خاضعين لدستور"⁵⁹ وهو قد عاش في الدولة المتمثلة بمدينة أثينا في اليونان، أمّا عند الرومان فقد عرف لمصطلح الدولة مدلوله السياسي الذي يعني دولة المدينة (CITY STATE) وهي تتكوّن من روما التي تشتمل على عدّة قبائل يحكمها ملك منتخب يعاونه مجلس استشاري تجسيدا لمبدأ الشعب هو مصدر السُلطة، والتي توسّعت بسبب الغزو والحروب إلى أن أصبحت إمبراطورية في القرن الأوّل قبل الميلاد.

الدولة عند ميكافلي: يرى ميكافلي الدولة على أنّها هي المنظمة المخوّلة بما تملكه من سُلطة فعلية للتحكّم في استعمال القوة على شعب معين في إقليم معين فقد تطرّق إلى نشأتها بقوله "وهكذا تقوم هذه الجماعات، رغبة منها في التخلص من الأخطار، إمّا بمحض رغبتها الخالصة، أو تنفيذاً لاقتراح يصدر عن إنسان ذي سُلطة كبرى في صفوفها، بالعيش معاً في مكان

57 أفلاطون. ٢٠١٧. جمهورية أفلاطون. ترجمة حنا خباز. ط١. القاهرة: مؤسسة هنداي للتعليم والثقافة. ص. ٦٢.

58 طاليس، أرسطو. ٢٠٠٩. السياسات. ترجمة. أحمد لطفي السيد. ط١. بيروت: منشورات الجمل. ص. ٩٦.

59 المصدر السابق نفسه. ص. ١٩٤.

واحد تختاره⁶⁰ ويشترط القوة كشرط أساسي لوجود الدولة واستمرارها. وهو أول من عرّف الدولة

بمفهومها الذي عرّف به لاحقاً، إذ استخدم المصطلح بوضوح في كتابه الأمير.

والدولة بمفهوم الفقيه الفرنسي دي مالبرج: "مجموعة من الأفراد تستقر على إقليم معين

تحت تنظيم خاص يعطي جماعة معينة فيها سلطة عليا تتمتع بالأمر والإكراه"⁶¹.

والدولة بمفهوم هوريو وجيكول: إذ يُعرّفان الدولة بأنّها "جماعة مستقرّة داخل إقليم معين

تحتكر سلطة الإكراه المادي"⁶²

كما يرى الفقيه الإنجليزي هنسلي الدولة بأنّها "مؤسسة سياسية يرتبط بها الأفراد من خلال

تنظيمات متطوّرة"⁶³

ويرى جويل س. مجدال أنّ الدولة في المجتمع "حقل سلطة يتميّز باستخدام العنف والتهديد

به، ويتشكّل من (١) صورة ذهنية هيئة متماسكة مسيطرة في إقليم ما، وتمثّل الناس الذين يحدّهم

هذا الإقليم (٢) والممارسات الفعلية لأجزائها المختلفة"⁶⁴

فالدولة: تنظيم متفق عليه من قبل مجموعة من الناس تُشكّل اجتماعاً بشرياً، وتستوطن

بشكل دائم ومستقر إقليمياً جغرافياً معيناً بحدود، وتخضع رضاً أو جبراً في إدارة شؤونها لسلطة

سياسية تستقل في أساسها عن ذوات من ممارستها، وتحظى باعتراف من المجتمع الدولي، والسلطة

60 مكيافيلي، نيقولو. ١٩٨٢. مطارحات مكيافيلي. تعريب خيري حمادي. ط٣. بيروت: دار الآفاق الجديد. ص. ٢١١.

61 الخطيب، نعمان أحمد. ٢٠١١. الوسيط في النظم السياسية والقانون الدستوري. ط٧. عمان: دار الثقافة للنشر والتوزيع. ص. ١٤.

62 فهمي، مصطفى ابوزيد. ١٩٨٣. مبادئ الأنظمة السياسية النظام البرلماني النظام الرئاسي النظام الإسلامي. ط١. الإسكندرية: منشأة المعارف. ص. ٤٢.

63 الخطيب. ٢٠١١. الوسيط في النظم السياسية والقانون الدستوري. ص. ١٤.

و Hinsley, F.1986. Sovereignty. Second Edition. Cambridge University Press.p.3.

64 مجدال، جويل س. ٢٠١٨. الدولة في المجتمع. ترجمة مُحمّد صلاح علي. ط١. بيروت: عالم الأدب للبرمجيات والنشر والتوزيع. ص. ٣٩.

السياسية فيها تنقسم إلى ثلاث: السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية والسلطة القضائية، وفي

بعض الدول: الحكومة توازي السلطة التنفيذية أو أقل في النظام الرئاسي على سبيل المثال.

ولابد من الإشارة هنا إلى أنه عندما تولد السلطة المستقلة تولد الدولة، وإن الدولة وإن

تكوّنت من الإقليم والشعب لكن تبقى السلطة المستمرة هي المعبر الأبرز عن وجود الدولة، لا

نقصد بذلك سلطة الأفراد، بل سلطة النظام السياسي الذي تخضع له الدولة ويستمر بعد وفاة

الأفراد أو إبعادهم عن الحكم.

والدولة وإن وصفها بعضهم بأنها قوة السلطة، يرى آخرون أن ظروفًا تاريخية دعت القائلين

إلى القول بأن الدولة هي السلطة، وقد فات زماها، و"يبدو أن الدولة قد عرفت كسلطة بسبب

حقائق كانت بلا شك ذات أهمية كافية في أيامها لتبرير التعريف ولكنها ماتت إلى حد كبير"⁶⁵

لكن مع ذلك فإن السلطة بقيت هي المظهر الأبرز في الدولة وإن أضحت اليوم في كثير من

البلدان ليس كما السابق محصورة بيد فرد أو أسرة، حيث توزعت على مؤسسات وهيئات كل له

مقدار من السلطة، يقول منذر الشاوي في كتابه فلسفة الدولة "إن أساس وجوه الدولة هو

وجود السلطة، إذ لا يمكن إدراك وجود الدولة دون وجود السلطة. غير أن السلطة يمكن أن تأخذ

أشكالاً مختلفة، فالسلطة يمكن أن تعود إلى فرد أو إلى مجموعة من الأفراد كما يمكن أن تعود إلى

شخص مجرد.

65 George H. Sabine. 1920. "The Concept of the State as Power". *The Philosophical Review*. Duke University Press. Vol. (29):No. 4. Jul. pp. 301.

هذا يعني أنّ جوهر السُّلطة واحد، إلا أنّ تنظيمها يمكن أن يختلف باختلاف الظروف

والأحوال"66

فالسُّلطة قاهرة ومن دونها لا يلتئم الناس، فلا يترك أمر المجموع لرغبات أفراد تقهره، والتي تتقلب بين الحين والآخر، فقوة ومركزية القهر والإجبار للسُّلطة هي ميزة وجود الدولة الحديثة ومركزية القهر هذه تنبثق منها منظومة هرمية للحق تضمن لها القدرة على احتكار الإكراه الشرعي على مجموع أفراد الجماعة.67

ومن هنا يجد الباحث أنّ الدولة بتحقيق السُّلطة المستقلة القاهرة هي أداة قهر القهر؛ القهر الذي قهر الإنسان ومنع عنه الحضارة سواء قهر الطبيعة بكوارثها أم قهر الأفراد المتغولين أم قهر طبيعة البشر البدائية وإحداث التوازن بين القوى الاجتماعية لكيلا تُفُزط إحداها على الأخرى، وللانتقال بالإنسان إلى الحرّية المنظمة والحضارة وعمارة الكون.

ومع كل ما قيل عن جوهر الدولة متمثلاً بالسُّلطة فإنّ " إن سلطة الدولة والدولة هما ظواهر مفرطة وظواهر قابلة للتغيير ولا يمكن لأيّ نظرية واحدة أو منظور نظري التقاط وشرح ديناميكية الهيكلية والاستراتيجية بشكل كامل. علاوة على ذلك، على الرغم من الميول المتكررة لتجسيدهم على أنّهم يقفون خارج المجتمع وفوقه، فإنّ الدولة والنظام السياسي يتيمان إلى مجموعة أوسع من العلاقات الاجتماعية. لا يمكننا وصف أو تفسير جهاز الدولة، ومشاريع الدولة، وسلطة الدولة بشكل كافٍ دون الرجوع إلى تمايزها مع هذه المجموعة. هناك نوع مميز من التوجه النظري يُطلب

66 الشاوي، منذر. ٢٠١٣. فلسفة الدولة. بغداد: الذاكرة للنشر والتوزيع. ص. ٤٧.

67 زكريا، براق. ٢٠١٣. الدولة والشرعية في الفكر الإسلامي المعاصر. بيروت: مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي. ص. ٦٠.

إليه أن يأخذ في الاعتبار ليس فقط الخصوصية التاريخية والمؤسسية للدولة باعتبارها إنجازاً مميزاً

للتنمية الاجتماعية، ولكن أيضاً دورها كعنصر مهم في الهيكل العام للتكوينات الاجتماعية⁶⁸

وعند تتبُّع أركان الدولة، يجد الباحث أن الإقليم أي: الأرض كان موجوداً قبل الإنسان،

والإنسان أيضاً هو موجود قبل نشوء الدولة، لكن السُّلطة السياسيّة المستقلّة عندما ولدت،

عندها فقط تكوّنت الدولة، وبانعدامها، لن يعني وجود ناسٍ على إقليم معينٍ: وجود دولة.

وهنا تساؤل مشروع: هل سيشهد المستقبل مفهوماً وشكلاً للدولة غير مسبوقين؟

إنّ المتتبّع يرى أنّ مفهوم الدولة تطوّر مع تطوّر الإنسان وأخذ بالتكامل إلى أن وصلنا إلى

شكل الدولة الحديث، وهذا يعكس اختلاف تعريفات الدولة في مختلف المدد الزمنية بين الفقهاء

وحتى الفلاسفة، فلم يجد الباحث مفهوماً اختلف فيه أهل الاختصاص كما اختلف في مفهوم

الدولة، ذلك أن مفهوم الدولة ينعكس من التصورات عن الدولة لدى من يعبر عن هذا المفهوم،

وبما أنّ الدولة ليست شيئاً محسوساً إلا من خلال الطبيعة العلاقاتية بين مكوناتها واتفاقية تناغم

هذه العلاقات، وقبول الجماعة ورضوخها طوعاً أو جبراً، تبقى دائرة الاستفهام تلاحق الفقهاء

وخبراء العلوم السياسية عن طبيعة العلاقات ومدى الصلاحيات وشرعية السلطات ومشروعيتها،

وذلك نابع من اختلاف نظرة كل واحد منهم إلى الدولة، مع أنّ هنالك شبه إجماع بين من تناولوا

مفهوم الدولة على أركان الدولة الرئيسة وهي: الشعب والإقليم والسُّلطة ذات السيادة، وكما أنّه

من الوارد جداً أن لا تقف البشرية عند هذا الحد بل سيستمر تغير المفهوم عن الدولة مادام

الإنسان ساعياً في التطوّر، وقد زادت سرعة التطوّر العلمي نظراً لما يشهده العصر من التقانة

68. Jessop, Bob.2009. "The State and State Power". The SAGE Handbook of Power. S. Clegg and M. Haugaard. Eds. London: SAGE, 367.

الحديثة، بل يمكن أن يكون وشيكاً في عهدنا أن نشهد ولادة الدولة العالمية التي قد بانت إرهاباتها، ليست الدولة الإمبراطورية بل شكل آخر يتلاءم مع تطوّر الإنسان في العالم المعاصر. فالقوة التقنية الهائلة التي غمرت مجالات الاتصالات، وانعكاسها على التسلّح وكذلك فكرة الاقتصاد العابر للقارات، إضافة لنمو التحالفات الدولية فضلاً عن نمو فكرة حقوق الإنسان، وما لهذا المصطلح من أبعاد تدخّل دولي للقوى الكبرى، التي تمتلك كلّ وسائل التدخّل، بعد أن تراجع شكل السيادة الصارم إلى شكل آخر أقلّ مركزية في جميع الدول، بعد ظهور وسائل التواصل المربوطة بشبكات عالمية، فضلاً عن الشركات الاقتصادية متعدّدة الجنسيات التي باتت تفوق دولاً من حيث القدرة الاقتصادية.

هذه كلها إرهابات ولادة لشكل آخر يختلف عن شكل الدولة الوطنية التي قد نكون نشهد نهاياتها ليس على المستوى المنظور، بل القريب.

ومن الطبيعي حينها أن يبدأ الحديث يتركز على قانون إنساني عام لهذه الدولة العالمية، بل ربما تتم مناقشة ودراسة شريعة إنسانية قبل أن تتشكل هذه الدولة واقعياً ما دُمننا نشهد إرهاباتها.

وإذا تأملنا هذا المفهوم للدولة العالمية نجد أن دولة المدينة المنوّرة كانت تطمح لإنشائها إذ أيّ دولة حديثة ومعاصرة بل ومستقبلية، تحت أيّ شكل من أشكال السُلطة تخضع، لا بُدّ لها من اعتماد المقوّمات ذاتها من وجود الدستور، وخضوع السُلطة للقانون، وتدرّج القواعد القانونية، إلى مفهوم الحفاظ على الحقوق وحماية الحرّيات، وهي مفاهيم أسّست لها صحيفة المدينة بسبق علمي قبل البشرية بما يزيد عن ألف وثلاثمئة عام ولم تأخذ حقّها من الدراسة والتأمّل، بل ولم تشهد البشرية إلى اليوم تطبيقاً حقيقياً لنظرية العقد الاجتماعي إلا في دولة المدينة المنوّرة.

وإذا استطعنا أن نمرّ بجمادية على مفهوم الدولة في كل العصور ومن جميع الزوايا سواءً نظرة الملوك والحكام أو نظرة الأنبياء في تلك البقعة والمدّة ومن خلفهم من رواد ذلك الدين، سنجد أن مفهوم الدولة يتعلّق بمصلحة الإنسان الذي لا يعرف العيش دون جماعة مستقرّة يحكمها نظام يدير هذه المصالح وفق قيم نتجت عن حاجاته ابتداءً.

المطلب الثاني: نظريات نشوء الدولة (السُلطة السياسيّة):

تُشكّل الدولة تمّ عند انبثاق السُلطة السياسيّة، إذ بدونها لا توجد الدولة، لهذا فإنّ دراسة نظريات نشوء السُلطة السياسيّة هي التعبير الحقيقي لنظريات نشوء الدولة.

ويرى كثير من الدارسين لنظريات نشوء الدولة: أنّه يمكن القول بأنّ الدولة القانونيّة الحديثة ذات السيادة ظهرت في عام ١٦٤٨م وما أعقب مؤتمر وستفاليا⁶⁹ غافلين عن الظهور الأوّل لها قبل ما يزيد عن ألف عام في دولة المدينة المنوّرة، كما سيّضح ذلك من خلال هذه الدراسة، لكن يبقى تساؤل عن الظهور المبكّر للدولة على الأقلّ كسلطة في تنظيم اجتماعي، فقد جاء في أفكار كارل ماركس وخلاصتها عند فريدريك أنجلز أنّ "الدولة لم توجد منذ الأزل ولن تستمرّ إلى الأبد"⁷⁰ أي أنّها لم توجد منذ البداية للحليقة ولن تستمرّ طوال الدهر.

ومن الممكن في المستقبل أن تنشأ أشكال أخرى تتلاءم مع ذلك المستقبل.

69. Edwards, John.2000. Community and Communication the Role of Language in Nation State Building and European Integration. Britain: Sue Wright.p.42-45.

70 لينين، فلاديمير . ٢٠١٤ . الدولة والثورة تعاليم الماركسية حول الدولة ومهمات البروليتاريا في الثورة. اسبانيا: روافد للنشر والتوزيع. ص.٣٢. وينظر: أنجلز، فريدريك. د.ت. أصل العائلة والملكية الخاصة للدولة.د.ن.ص.١٩٥.

وما يهمننا هنا هو الجزء الأول من المقولة والمتصلة بحقيقة أنّ الدولة لم توجد منذ الأزل والتي

تتسق مع المعرفة التاريخية المتوفرة اليوم حول الدولة.

ولهذا لا بُدَّ من البحث عن الكيفية التي نشأت بها الدولة.

وهناك العديد من النظريات التي تفسّر نشأة الدولة ستعرج الدراسة على أهمّها في الفروع

الآتية:

الفرع الأول: النظرية الدينية الثيوقراطية (النشأة المقدّسة):

أنصار هذه النظرية يرجعون أصل نشأة الدولة وظهور السُلطة إلى الإله، وعليه إنهم يطالبون بتقدّيسها لكونها من صنعه، وحق من حقوقه يمنحها لمن يشاء، ولتعريف السُلطة الدينيّة بكلمات بسيطة: "أن يدّعي إنسان ما لنفسه، صفة الحديث باسم الله، وحق الانفراد بمعرفة رأي السماء وتفسيره، وذلك فيما يتعلّق بشؤون الدّين أو الدنيا، سواء في ذلك أنّ يكون هذا الادعاء من قبل فرد، يتولّى منصباً دينياً أو سياسياً، وسيان كذلك إذا صدرت هذه الدعوى من فرد أو من مؤسسة فكرية أو سياسية"⁷¹، ويعتقد البعض أنّ ارتباط السُلطة بالدّين ارتباط قديم بل يرى هؤلاء أنّ احتياج السُلطة للدّين قديم منذ الوثنيات الأولى أيضاً، للتمكّن من حكم المحكومين، وحتى بعد دعوات الأنبياء للإصلاح ما تلبث أنّ تستغلّ السُلطة الدّين، لترويض الشعوب، فالحاكم يستمد سلطته وفقاً لهذه النظرية من الإله، وما دام الأمر كذلك فإنّه يسمو على المحكومين نظراً لهذه الميّزة الإلهية بزعمهم والتي مكّنته من الفوز بالسُلطة، ويصنّف الدارسون هذه النظرية إلى إلهية أو نصف إلهية ومباشرة وغير مباشرة. وسيأتي تفصيلها في المبحث الثاني.

71 عمارة، محمد. ١٩٨٨. الدولة الإسلامية بين العلمانية والسلطة الدينية. ط ١. القاهرة: دار الشروق. ص. ١٤.

الفرع الثاني: النظرية الماركسية:

أدى التطور الاقتصادي المتمثل في أدوات الإنتاج البدائية التي يتمّ توزيعها في الزراعة إلى ظهور التراكم الاقتصادي والملكية الفردية وتقسيم العمل الذي أدى بدوره إلى ظهور الطبقات وهو ما أدى إلى الصراع وظهرت الدولة كأداة تمارس بها الطبقة الأقوى سيطرتها على الطبقة الأضعف. فالدولة أداة بيد شلطة الطبقة الأقوى.

تقول رقية المصدق "بخلاف التحليل الليبرالي الذي يذهب إلى اعتبار الدولة مؤسسة دائمة، تظهر لنا الدولة من خلال النظرية الماركسية ظاهرة تاريخية، لم توجد منذ الأزل، ارتبط نشوؤها بالملكية الخاصة والصراع الطبقي، ستتطور لتؤول إلى الاضمحلال وتزول بزوال الشروط التي أدت إلى وجودها. إلا أنّ النظرية والتطبيق يفيدان بعض المشاكل المطروحة، الأمر الذي استتبع انتقاد التصور الذي قامت عليه النظرية، وفي حالات أخرى إلى إغنائها، الذي تم بفضل اجتهادات الماركسيين الجدد"⁷² وقد فصلت ذلك في الفروع الثلاثة التي تناولت فيها النظرية الماركسية.

الفرع الثالث: نظرية النسق التاريخي أو التطور الطبيعي:

يرى أصحاب هذه النظرية التطور التاريخي أو الطبيعي ابتداءً من تطور التنظيم الإنساني الأول فمن العائلة إلى العشيرة فالقبيلة والقريبة ثم المدينة فالدولة، وبعد ذلك سيأتي المجتمع الإنساني أو الدولة العالمية، فيكون النسق التاريخي عاملاً في تشكّل الدولة. وهي نتيجة تفاعل

72 المصدق، رقية. ١٩٩٠. القانون الدستوري والمؤسسات السياسية. ط ٢. الدار البيضاء: دار توبقال للنشر. ج ١. ص ٣٨.

عوامل مختلفة ساهمت على مَرِّ الزمن في إحداث ترابط بين أفراد الجماعة، وتحقيق ميوهم الغريزية إلى الاجتماع والتعايش معا⁷³.

الفرع الرابع: نظرية قوة الغلبة والقهر:

علاقة ظهور السُّلطة في التنظيمات الاجتماعية المختلفة (الأسرة، القبيلة، القرية، المدينة، الدولة، والإمبراطورية) ارتبطت بالتفوق وبالقوة العضلية والمادية وتمكّن الأقوياء من الانتصار على الضعفاء. ووفقاً لهذه النظرية فإنَّ الصراعات والحروب أفرزت ظهور الدول. وقد أبرزت النظرية الدور الذي تلعبه القوة في نشأة الدولة واستمرارها، إذ من خلال القهر، تتمكّن السُّلطة من إنفاذ أمرها⁷⁴.

الفرع الخامس: نظرية العقد الاجتماعي:

وهي نظرية نشأت أسسها في دولة المدينة المنورة، في صدر الإسلام التي اعتمدت دستوراً مدنياً وفق عقد اجتماعي على صحيفة المدينة، وآليات بشرية في إسناد السُّلطة، مع خضوع واضح للقانون واحترام وحماية الحقوق والحريات لاسيما الدينية منها. ثم ما لبثت أن تراجعت الدولة بعد خلافة الراشدين إلى طبيعة المثلِّك الوراثةي الامبراطوري، فهذا جان جاك روسو الفيلسوف الفرنسي وأحد منظري نظرية العقد الاجتماعي الرئيسيين يصف دولة المدينة في صدر

73 سويلم، ٢٠١٥. الدولة المدنيّة دراسة مقارنة. ص ٦٩.

74 حيدر، محمود، ٢٠١٨. الدولة فلسفتها وتاريخها من الاغريق إلى ما بعد الحداثة. النجف: المركز الإسلامي للدراسات الاستراتيجية. ص ٣٨.

الإسلام بالصلاح ويقول بعد انتقاده سلطات الكنيسة الثيوقراطية لامتلاكها السلطين الزمنية والروحية: " كانت لمُحمَّد آراءٌ صائبةٌ جدًّا؛ فقد أحسن وصل نظامه السياسي، وذلك أن ظلَّ شكلُ حكومته باقياً في عهد خلفائه، فكانت هذه الحكومة واحدةً تماماً، وصالحةٌ إلى هذا الحد، غير أنَّ العرب أصبحوا مُوسرين متعلمين مثقفين مُتَرَفِّين مرتخين فأخضعهم البرابرة، وهنالك بدأ الانقسام بين السلطين، وهذا الانقسام، وإن كان أقلَّ ظهوراً بين المسلمين ممَّا بين النصارى، موجودٌ على كل حال".⁷⁵ وقد تبلورت النظرية بشكلها المعاصر على يد مفكِّري العصر الحديث إلا أنَّ ثلاثة منهم يعدُّون الأهمَّ من تبلورت عندهم النظرية، ومُتَّو بفلاسفة العقد الاجتماعي⁷⁶ وهم:

1- توماس هوبز (١٥٨٨-١٦٩٧م): انجليزي.

2- جون لوك (١٦٣٢-١٦٩٧م): انجليزي.

3- جان جاك روسو (١٧١٢-١٧٧٨م): فرنسي - سويسري.

ولابدَّ من لمحة سريعة تأخذنا إلى آرائهم عن العقد الاجتماعي تكشف مدى قربهم من الفكرة وتأسيسهم لمفهومها⁷⁷:

1. توماس هوبز: يرى أنَّ في الطبيعة البشرية الشرُّ والأناية، الرغبة والشهوة والسعي إلى

تكديس القوة بعد القوة لحماية النفس وهو أمرٌ يدخل الفرد في صراع مع الآخرين نظراً لمحدودية

75 روسو، جون جاك. ٢٠١٣. العقد الاجتماعي. ترجمة عادل زعتر. القاهرة: مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة. ص ١٦٥.

76 عبد الرحمن، آيات عبد الرحيم سيد. ٢٠٢٢. "أصول نظرية العقد الاجتماعي" مجلة كلية الآداب. جامعة سوهاج. العدد (٦٣) أبريل. ص. ٣٥٣.

77 الخطيب. ٢٠١١. الوسيط في النظم السياسية والقانون الدستوري. ص. ٦٢-٧٠.

الموارد، ويؤكد أنّ القانون السائد هو القانون الطبيعي، والذي يقوم على حماية الذات، ويرى أيضاً أنّ أسباب الانتقال من مرحلة الطبيعة إلى الدولة لطلب الأمن والسّلام، والعقد يكون بتنازل الأفراد عن كلّ حقوقهم الطبيعيّة تنازلاً مطلقاً لصالح السّلطة العليا وهو الملك، وتكون الطاعة والولاء للملك، وأطراف العقد، هم المواطنون، وصاحب السّيادة يكون الملك الذي ليس طرفاً في العقد، ونظام الحُكم الأمثل مطلق لا يجوز الخروج على الحاكم وإلاّ تمّت العودة إلى حالة الفطرة الأولى التي كان يرى أنّها كانت تعطي الحق للأقوى⁷⁸.

2. جون لوك: يميل إلى إعطاء دور محدود للدولة في الجوانب الاجتماعية والاقتصادية، وتعدّ أفكار لوك أفكاراً ملهمة في الثورتين الأمريكيّة والفرنسيّة خصوصاً في فصل السّلطات. ويرى لوك أنّ الطبيعة الإنسانيّة خيرة وأنّ حالة الفطرة الأولى اتّسمت بالسعادة مع وجود مشاكل، وأنّ القانون السائد قانون طبيعي مستمدّ من العقل والوحي الإلهي وهدفه الحفاظ على حياة الجميع، كما أنّه يرى أسباب الانتقال إلى الدولة لخلق ظروف أفضل وحماية المِلْكِيّة وأنّ العلاقة بين الحاكم والمحكومين تعاقدية أي أنّ الملك جزء من العقد لا كما رأى هوبز أنّ العقد بين المحكومين فقط، وأنّ مكّونات العقد عقدان، عقد يقيم المجتمع السياسي وعقد آخر يُنشئ الحكومة، وبالنسبة للعقد الذي يقيم المجتمع السياسي فإنّ الأفراد يتنازلون فيه عن بعض حقوقهم. وأنّ أطراف العقد هم المواطنون بينما صاحب السّيادة هي الهيئة العليا، ولهذا رأى أنّ نظام الحُكم

⁷⁸ Mouritz, T.2010. Comparing the social contracts of Hobbes and Locke. The Western Australian Juris. Vol. 1. P. 125-126.

الأمثل هو الديمقراطية النيابية. كما أنه جعل حق الثورة مكفول؛ إذا أخّلت الهيئة العليا بواجباتها.

3. **جان جاك روسو:** وهو من كانت كتاباته تعدّ إنجيلاً للثورة الفرنسية، فهو يرى الطبيعة البشرية، خيرة ومسالمة، فالجانب الأخلاقي عند روسو هو جانب غريزي وليس منتجاً اجتماعياً. من أشهر مقولاته "ولد الإنسان حراً ولكنه يزرع في الأغلال في كل مكان" فالإنسان عند روسو يكره أن يرى أخاه الإنسان يعاني. لكن المشكلة تكمن في المجتمع الذي يفسد الأفراد ويجعلهم ميالين إلى العدوان والأنانية. ويرى حالة الفطرة الأولى العصر الذهبي للإنسان، ويرجح القانون السائد هو القانون الطبيعي، ليتم الحفاظ على الذات والحريّة أمّا أسباب الانتقال إلى الدولة فيراها في ظروف خارجية كزيادة السكّان وظهور المملكيّة والتصنيع، بينما يرى مكونات العقد الاجتماعي للمواطنين تكون بالتنازل عن كلّ حقوقهم الطبيعية لصالح الجماعة، وأطراف العقد هم المواطنون أنفسهم أفراداً ومجتمعاً أمّا الحاكم فليس طرفاً في العقد لكن السيادة للجماعة أو الأمة أو الشعب، ويحدّد نظام الحكم الأمثل بالديمقراطية المباشرة، والحاكم يعتبر مجرد وكيل للإرادة العامة ومعبر عن تلك الإرادة.

وروسو وإن لم يعتبر الحاكم طرفاً في العقد لكنّه يختلف عن هوبز الذي لم يجعل الحاكم طرفاً في العقد ايضاً لكنه يملك سلطة مطلقة بينما روسو يرى أنّ الحاكم مجرد وكيل تختاره الجماعة أو الأمة من خلال ممثليها لهذا يمكن تغييره كلّما دعت الحاجة.

ومّا يلاحظ أنّ ممّا اتفق عليه هؤلاء المنظرّون: أنّ الدولة من صنع البشر، وأنّ التاريخ البشري مرّ بمرحلتين: مرحلة حالة الطبيعة أو الفطرة الأولى، ثم مرحلة الدولة، وأنّه تم الانتقال من مرحلة الفطرة الأولى إلى مرحلة الدولة بواسطة عقد، وإنّ اختلفوا في تحديد أطراف العقد.

المبحث الثاني: الدّولة الدّينيّة الثيوقراطية (Theocracy) المفهوم والنشأة:

في هذا المبحث ستتناول الدراسة مفهوم الدّولة الدّينيّة الثيوقراطية ونشأتها ضمن مطلبين:

الأوّل المفهوم، والثاني نظريات نشوء الدّولة الدّينيّة الثيوقراطية.

إنّ تعليل السّطة لدى الجماعة على أساس الاعتقاد الدينيّ، وما سميّ بنظرية الحقّ الإلهي في تنصيب السّطة، وإلغاء الدور البشري في اختيار السّطة هي جوهر النظام الثيوقراطيّ هو النظام الذي يستند إلى فكرة دّينيّة، وما لا بُدّ منه في هذه الدراسة أنّ تُفكّك جذور هذا النظام وتوضّح الأشكال التي ظهر بها خلال المُدّة التي اعتلى السّطة فيها، أفراداً وأنظمة، وفق حقّ (الحقّ الإلهي للسّطة).

المطلب الأوّل: مفهوم الدّولة الدّينيّة الثيوقراطية

نظراً لتعلّق مفهوم مدّنيّة الدّولة بما يناقضه من نظرية السّطة "الثيوقراطية" في الدّولة، كان لا بُدّ من التفصيل في مفهوم الدّولة الثيوقراطية ونشأتها وقد درج بعض الفقهاء على وصف هذه النظريات بأنّها نظريات دّينيّة، مع أنّ المعنى الحرفي للمصطلح الفرنسي لا يعني النظريات الدّينيّة، بل يعني النظريات التي تنسب السّطة إلى الله، وبالتالي تتظاهر هذه السّطات بأنّها اختيرت من الله.

ويُرجع أنصار هذه النظرية أصل نشأة الدّولة وظهور السّطة إلى الإله، وعليه فإنّهم يرون تقديسها لكونها من صنعه وحقّ من حقوقه يمنحه لمن يشاء، فالحاكم يستمدّ سلطته وفقاً لهذه النظرية من الإله، وما دام الأمر كذلك فإنّه يسمو على المحكومين باختياره من الإله نظراً

للصفات التي ميّزه بها عن غيره والتي مكنته من الفوز بالسلطة، لذلك فإن إرادته يجب أن تكون فوق إرادات المحكومين.

والمتتبع للتاريخ يلاحظ أن هذه الأفكار عن الدولة لعبت دوراً كبيراً في القديم، فلقد قامت السلطة والدولة في المجتمعات القديمة على أسس دينية محضة، واستعملت النظرية الدينية في العصر المسيحي والقرون الوسطى ولم تختف آثارها إلا في بداية القرن العشرين، والسبب يعود إلى دور المعتقدات والأساطير في حياة الإنسان، وبمرور الوقت بدأ الاختلاف بين أنصار هذه النظرية حول طريقة اختيار الحاكم، وإن كانوا متفقين على أن السلطة للإله لكن كيفونها حسب واقعهم.

وهنا إشكال لا بد من توضيحه، إذ أن كثيراً ممن يتهمون الدولة في العهد النبوي والخلافة الراشدة بأنها دينية لا يميزون بين الدولة الدينية الشوقراطية التي تربط اختيار الحاكم بالإله، ولا تخضعه للقانون، وبين دولة المدينة المنورة التي اعتمدت أسساً بشرية في اختيار الحاكم، سواء بالبيعة أو العقد الاجتماعي، مع خضوع للقانون لمن هم في السلطة، ومن يمارسون السلطة عليهم، وهذا ما ستوضحه هذه الدراسة، فالرسول محمد -صلى الله عليه وسلم- أخذ السلطة قبل الدولة ببيعة العقبة الأولى والثانية على المسلمين، ثم أخذ السلطة في دولة المدينة بالعقد الاجتماعي الذي أسس له دستور المدينة المنورة (صحيفة المدينة)، كما حدث عند اختيار خلفائه من بعده، ابتداء من سقيفة بني ساعدة واختيار الخليفة الأول إلى المشاهد الأخرى التي تكررت عند اختيار كل خليفة من الخلفاء الراشدين مع وجود عدّة مرشحين، إذ المعيار هو قبول الجماعة لهذا الاختيار بالبيعة، ولم يستشهد أحد من رؤساء الدولة أو من مؤيديهم، لا في عهد النبي -عليه الصلاة والسلام- ولا في عهد الخلفاء الراشدين -رضوان الله عنهم- بنص ديني يوجب

اختياره بعينه وفق هذا النص الإلهي، بل اختيروا رؤساءً للدولة بالبيعة والشورى والاتفاق المدني وكانوا خاضعين جميعاً للقانون بمعناه الأوسع سواءً الدستور وهو صحيفة المدينة أم كل القوانين والتعليمات الأخرى⁷⁹.

وليت الأمر بقي عند من يريدون أن يربطوا دولة المدينة بالدولة الدينية الثيوقراطية من المخالفين للإسلام، لكن للأسف ظهر هذا الأمر عند جماعات وحركات إسلامية على مدى تاريخ الأمة فمن الخوارج الذين أرادوا تحويل الإمارة من البشر إلى الله بتفسيرهم الخاطيء لفكرة الحكم لله وإخراجها من المعنى الكوني والقدرة الإلهية المتصرفة في الوجود والكون إلى الإمارة والإمرة، والحاكمية السياسية والتي هي بشرية محضه، وقد ردّ فهمهم المنحرف كبار الصحابة وعلى رأسهم الإمام عليّ - كرم الله وجهه-، إذ كان ظهورهم في عهده، وسيأتي تفصيل ذلك في هذه الدراسة، ثم أخذت هذه الفكرة تغيب وتظهر حتى عدّها بعض الجماعات جزءاً من التوحيد ومنهم من جعلها أصلاً دينياً كما فعل من تبني ولاية الفقيه وتوحيد الحاكمية!

لكنّ معرفة أصول نشأة السُلطة الدينية في الدولة يسهّل معرفة آثارها التي نعاني منها إلى اليوم، ولأصول نشأة النظرية الثيوقراطية في أوروبا تفصيل قد يتشابه مع رغبات وميول من دعا ويدعو إليها في عالمنا العربي والإسلامي "ففي أوروبا العصور الوسطى كان الوضع السياسي هكذا: ملوك وأباطرة يستبدّون بالسُلطة وشؤون الحكم من دون الناس... ولتبرير هذا الاستبداد وتأييده قامت نظرية (السُلطة الدينية)، (الحق الإلهي)، لكي تضفي الطبيعة الدينية على السُلطة الزمنية، وتمزج السلطتين معاً في تيجانهم وعروشهم، ولتنزع من أذهان الناس أي تفكير عن حقهم

79 ابن كثير، إسماعيل. ٢٠١٥. البداية والنهاية خاصة بوزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بدولة قطر. تحقيق مجموعة محققين. دمشق: دار ابن كثير. ج ٥. ص ٣٤٤-٣٥١. قصة سقيفة بني ساعدة.

في الرقابة والمحاسبة، فضلاً عن العزل لهؤلاء الحُكَّام أو الثورة عليهم، لأنَّهم ليسوا نواباً عن الأمة ولا وكلاء عن العاقبة، وإنما هم يحكمون بالحقِّ الإلهي المزعوم، ونيابة عن سُلطة السماء، فسُلطانهم سُلطانها وقانونهم كلمتها المقدَّسة، فالنظرية هنا قد نشأت لتبرِّر للسُّلطة القائمة، ولتقنن الواقع، ولتخدم المظالم التي سادت يومئذ في تلك المجتمعات. وكان لا بُدَّ لبلوغ هذه الغاية من سلب الأمة حقِّها في التشريع، واختيار الحاكم، والرقابة عليه، وحقِّها كذلك في تغيير النظم الجائرة بما تراه فعالاً من الوسائل والأساليب"⁸⁰.

وفي الفصل الثامن من كتاب العقد الاجتماعي للفيلسوف الفرنسي جان جاك روسو مؤسِّس نظرية العقد الاجتماعي وتحت عنوان الدِّين المدني، انتقد السُّلطة الكنسية الثيوقراطية، لكنَّه امتدح النظام السياسي وحكومة النَّبيِّ، مُحَمَّد -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- والخلفاء الراشدين وعَدَّها الأصيل حيث قال روسو: "وبما أنَّه وُجِدَ أميرٌ وقوانينٌ مَدَنِيَّةٌ دائمةً، نشأ عن هذا السُّلطان المضاعف وتصادم الحَاكِمِيَّة في الدُّول النصرانية تَعَدُّرٌ كُلِّ سِيَّاسَةٍ صَالِحَةٍ، ولم يُؤَفِّقِ النَّاسَ قَطُّ لمعرفة أَيِّ الرَّجُلِينَ يُلْزَمُونَ بِإِطَاعَتِهِ: السَّيِّدُ أَمْ الْقَسِيْسُ؟ (في إِشَارَةٍ لِلسُّلْطَةِ الزَّمْنِيَّةِ وَالسُّلْطَةِ الرُّوْحِيَّةِ) ومع ذلك فَإِنَّ كَثِيْرًا مِنَ الشُّعُوبِ، حَتَّى فِي أُورُبَةِ أَوْ فِي جَوَارِهَا، أَرَادَ حَفْظَ النَّظْمِ الْقَدِيمِ أَوْ إِعَادَتَهُ، وَلَكِنْ مِنْ غَيْرِ نَجَاحٍ؛ فَقَدْ سَادَتِ الرُّوْحُ النَّصْرَانِيَّةُ كُلَّ شَيْءٍ، وَقَدْ ظَلَّتِ الْعِبَادَةُ الْمَقْدَّسَةَ دَائِمًا، أَوْ صَارَتْ ثَانِيَّةً، مُسْتَقَلَّةً عَنِ السَّيِّدِ وَمِنْ غَيْرِ ارْتِبَاطٍ ضَرُورِيٍّ فِي كِيَانِ الدَّوْلَةِ، وَكَانَتْ لِمُحَمَّدٍ⁸¹ آرَاءٌ صَائِبَةٌ جَدًّا؛ فَقَدْ أَحْسَنَ وَصَلَ نِظَامَهُ السِّيَاسِيَّ، وَذَلِكَ أَنَّ ظَلَّ شَكْلَ حُكُومَتِهِ بَاقِيًّا فِي عَهْدِ خَلْفَائِهِ، فَكَانَتْ هَذِهِ الْحُكُومَةُ وَاحِدَةً تَمَامًا، وَصَالِحَةً إِلَى هَذَا الْحَدِّ، غَيْرَ أَنَّ الْعَرَبَ

80 زريق، برهان، ٢٠١٦. السُّلْطَةُ الدِّيْنِيَّة. ط١. دَمَشَق: الْمَوْقِعُ الْإِلِكْتُرُونِي لِلدُّكْتُورِ بَرَهَانَ زَرِيْقٍ مُوَافِقَةً لِوَزَارَةِ الْإِعْلَامِ السُّورِيَّةِ عَلَى الطَّبَاعَةِ رِقْمٌ ١١٣٤١٦ فِي ٢٠/٣/٢٠١٧. ص ٣٣-٣٤.
81 صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

أصبحوا مُوسرين متعلمين مثقفين مُتزيّنين مرتّخين فأخضعهم البرابرة، وهناك بدأ الانقسام بين السلطتين، وهذا الانقسام، وإن كان أقلّ ظهوراً بين المسلمين ممّا بين النصارى، موجوداً على كلّ حال، ولا سيّما في شيعة عليّ، ويوجد من الدّول كفارس، ما انفك يُشعّرُ به فيها.⁸²

المطلب الثاني: نظريات نشأة الدّولة الدّينية الثيوقراطية:

الفرع الأوّل: نظرية تأليه الحاكم

لقد كان لهذه النظرية مجالاً رحباً في العصور القديمة؛ حيث تأثّر الإنسان بالأساطير، فظنّ أنّ الحاكم إلهٌ يُعبد.. ففي مصر القديمة في عهد الممالك الفرعونية كان فرعون هو الإله، وقد سجّل القرآن الكريم قول فرعون في قوله: ﴿مَا عَلِمْتُ لَكُمْ مِنْ إِلَهٍ غَيْرِي﴾⁸³ وقوله تعالى: ﴿فَقَالَ أَنَا رَبُّكُمُ الْأَعْلَى﴾⁸⁴، وفي بلاد فارس والروم كان الحاكم يصطبغ بصبغة إلهية بزعمهم، فهو الوحيد الذي يملك ارتباطاً بالإله، وفي الهند القديمة، فإنّ لبراهما يعتبر شبه إله. وكان بعض الإغريق والامبراطوريات القديمة في الصين يرون الحُكّام آلهة أو نصف آلهة، كما كان ينظر إلى الحُكّام آلهة في حضارة بابل وآشور، وإلى عهد قريب كان اليابانيون يعبدون حاكمهم بوصفه إلهاً

82 روسو. ٢٠١٣. العقد الاجتماعي. ص ١٦٥. وقد رجّع الباحث إلى نسخة إنجليزية فوجد النص عينه في الترجمة العربية ينظر: Rousseau, Jane Jacques. 2002. The Social Contract and The First and Second Discourses. New York: Yale University Press New Haven and London. pp.248.

. كما رجّع الباحث إلى النسخة الفرنسية وتبين تطابق النص مع الترجمة العربية ويمكن مراجعته من خلال الرابط الآتي: Jean-Jacques Rousseau, DU CONTRAT SOCIAL, OU PRINCIPES DU DROIT POLITIQUE, in Collection complète des oeuvres, Genève, 1780-1789, vol. 1, in-4°, ..édition en ligne www.rousseauonline.ch, version du 7 October 2012 <https://www.rousseauonline.ch/pdf/rousseauonline-0004.pdf>

83 القرآن. القصص ٢٨: ٣٨.

84 القرآن. النازعات ٧٩: ٢٨.

لهم⁸⁵، وقد يكون الحاكم ابناً للإله كما قيل في جنكيز خان "يوجد في السماء إله واحد وأبدي، وعلى الأرض لا يوجد سوى سيّد واحد، جنكيز خان، ابن الإله"⁸⁶

الفرع الثاني: نظرية الحق الإلهي المقدّس المباشر أو التفويض الإلهي:

تعني هذه النظرية أنّ الحاكم ليس إلهًا ولا نصّفَ إله، ولكنّه بشرٌ يحكم باختيار الإله، بواسطة رجال الدّين، فالإله الذي خلق كلّ شيء وخلق الدّولة، هو الذي يختار الملوك مباشرةً بحكم الشعوب، حسب رأيهم، ومن ثمّ فمّا على الناس إلاّ الطاعة المطلقة لأوامر الملوك، ويترتب على ذلك عدم مسؤولية الملوك أمام أحد من الرعية، فللملك أنّ يفعل ما يشاء دون مسؤولية أمام أحد سوى ضميره ثم الإله الذي اختاره وأقامه!

ولم تكن المسيحية من أوّل عهدها إلى القرن الثاني الميلادي تحفل بالسلطة السياسيّة إذ كانت تنطلق من مفهوم يفصل بين السلطين الزمنية والسلطة الروحية، منطلقة من الحكمة الانجيلية التي تقول: "أعطوا ما لقيصر لقيصر وما لله لله"،⁸⁷ وكذلك وصية القديس بولس القائلة: "لتخضع كلّ نفس للسلطات الفائقة فإنه لا سلطة إلاّ من الله، والسلطات الكائنة موضوعة في مراكزها النسبيّة من قبل الله، فمن يقاوم السلطة يقاوم ترتيب الله"⁸⁸ لكن في المرحلة الثانية من المسيحية، في القرن الثاني الميلادي، حيث خشيت الإمبراطورية الرومانية من هذا الانفصام بين

85 سويلم. ٢٠١٥. الدّولة المدنيّة دراسة مقارنة. ص ٤٣-٤٥.

86 كمال، كاميليا صلاح الدين عبد الله. ٢٠١٨ "النظريات النيوقراطية المؤسسة للسلطة في ضوء الشريعة الإسلاميّة" مجلة الزهراء كلية الدراسات الإسلاميّة والعربية بنات جامعة الأزهر. مجلد (٢٨) عدد: (٢٨). ص ٩٠٥.

87 الكتاب المقدس. ٢٠٠٤. إنجيل مرقس. ١٢: ١٧. نيويورك: جمعية برج المراقبة للكتاب المقدس وجمعية المسار. ص ١٥٠٨.

88 الكتاب المقدس. ٢٠٠٤. الرسالة الى أهل روما ١٣: ١. نيويورك: جمعية برج المراقبة للكتاب المقدس وجمعية المسار. ص ١٦٩٤.

التزامين لمواطنيها، وأعلنت عن رفضها أن يكون الولاء الظاهري للإمبراطورية الرومانية الوثنية، والولاء القلبي والروحي لدين المسيحية وتعليماته، وشعرت بخطر ذلك على بقاء الإمبراطورية ونفوذها، خصوصاً بعد تنامي المسيحية وانتشارها، ما أنتج اضطهاداً للمسيحيين ذهب ضحيته آلاف، أمّا المرحلة الثالثة فقد تجلّت في الربع الأخير من القرن الخامس الميلادي إلى القرن الخامس عشر، وما تسمى بالقرون الوسطى، فانتشار المسيحية الواسع أدى إلى اتساع دور الكنيسة وسيطرتها على السياسة والتعليم والثقافة كما أن طبيعة الطقوس التي كانت الكنيسة تقوم بها حولتها إلى إمبراطورية مالية داخل الإمبراطورية، فحيل بيع أملاك الأغنياء للكنيسة بمبالغ زهيدة فضلاً عن مسألة "صكوك الغفران" لدخول الجنة! جعلت الكنيسة تبنى قاعدة مالية كبيرة، وتفرض سيطرتها على باقي المفاصل في الإمبراطورية، فباتت القياصرة مرهونون بالبابا الذي يعينهم بناء على رغبة الله حسب وصفه، فسيف السُلطة الزمنية حتى وإن بقي بيد الأباطرة والملوك إلا أن البابا الذي يملك سيف السُلطة الروحية أصبح المتحكّم أيضاً في إسناد السُلطة لمن سيكون بيده سيف السُلطة الزمنية، حيث يعبر عن هذه الحقيقة البابا جريجوري السابع فيقول: "من حق البابا أن يخلع الأباطرة إذ شاء، لأنّ الإمبراطورية من صنع البشر، أمّا الكنيسة فمن صنع الله، فالبابا فوق الأباطرة"⁸⁹ وظلّت السُلطة خاضعة لرجال الدين تحت غطاء أن السُلطة تعطى من الله وهم المخوّلون بإبداء تعليماته واختياراته للناس بوصف الواسطة بين الناس وإلههم⁹⁰. ولم يكن نفوذ الكنيسة مقصوراً على الناحية الفكرية، فقد كان لها السيطرة والنفوذ من الناحية السياسية

89 رمضان، عبد العظيم. ١٩٩٧. تاريخ أوروبا والعالم في العصر الحديث. القاهرة: الهيئة المصرية للكتاب. ج ١. ص ١٤١.

90 عبد الستار، خالد عبد الله. ٢٠١٥. "إشكالية العلاقة بين الدين والسياسة في الفكر السياسي الغربي" مجلة قضايا سياسية. العراق: جامعة النهدين. العدد ٤٢. ص ٦٥-٧٠.

والاقتصادية أيضاً، فرجال الكنيسة في أيّ بلد من البلاد الأوروبية كانوا يجلسون في المجالس التشريعية إلى جانب النبلاء، ولهم سيطرة في البلاط الملكي⁹¹.

وقد سادت هذه النظرية أوروبا بعد أن اعتنق الإمبراطور قسطنطين الدين المسيحي، فخرج رجال الدين على الناس بهذه النظرية. ودعا رهبان المسيحية إلى نفي الطبيعة الإلهية للحكام واستبدالها بهذه السُلطة التي مصدرها الإرادة الإلهية أيضاً عن طريق رجال الدين بصورة مباشرة، وتفرّق هذه النظرية مع التي قبلها في أنّ الحاكم ليس من طبيعة إلهية ولا نصف إله وتتفق في أنّها بالنتيجة تستمدّ سُلطتها من الإله⁹²، وبالعموم يجد الباحث أنّ الهدف الأساس واحد هو أنّ اختيار الحاكم مرهون بيد أشخاص يحتكرون الرأي الديني بأنفسهم زاعمين أنّ هذا توجيه الإله. ويرى منذر الشاوي أنّ دولة الحق الإلهي " هي في منطقتها ومُنطَلَقها دولة تستند إلى الكنيسة، لتستمدّ شرعيتها مما يفرضه القانون أو الأمر الديني"⁹³ لكن هذه النظرية لم تستطع الاستمرار ما أدى لظهور نظرية الحق الإلهي غير المباشر وهي النظرية الثالثة.

الفرع الثالث: نظرية الحق الإلهي غير المباشر أو العناية الإلهية:

فكرة الحق الإلهي المباشر لم تُعدّ مستساغة من الشعوب، ومع هذا فلم تنعدم الفكرة نهائياً، وإنما تطوّرت وتبلورت في صورة نظرية التفويض الإلهي غير المباشر أو العناية الإلهية، ومؤدّى هذه النظرية أنّ الله لا يتدخل بإرادته المباشرة في تحديد شكل السُلطة، ولا في طريقة ممارستها، وأنّه لا يختار الحكّام بنفسه وإنما يوجّه الحوادث والأمور بشكلٍ معيّن يساعد جمهور الناس ورجال الدين

91 رمضان، عبد العظيم. ١٩٩٧. تاريخ أوروبا والعالم في العصر الحديث. القاهرة: الهيئة المصرية للكتاب. ج ١. ص ١٤١.

92 سويلم. ٢٠١٥. الدولة المدنيّة دراسة مقارنة. ص ٤٥.

93 الشاوي، منذر. ٢٠١٣. فلسفة الدولة. ص ٦٠٠.

خصوصاً على أن يختاروا بأنفسهم نظام الحكم الذي يرتضونه ويدعون له وهكذا، فالسلطة تأتي من الله للحاكم بواسطة الشعب والحاكم يمارس السلطة باعتبارها حقّه الشخصي، استناداً إلى اختيار الكنيسة الممثلة للشعب المسيحي؛ باعتبارها وسيطاً بينه وبين السلطة المقدّسة التي تأتي من لدن الله، وأنه لا توجد عناية إلهية مباشرة في اختيار الحاكم⁹⁴.

وتتلخّص هذه النظرية الجديدة في أنّ الحكّام إنّما يستمدون سلطتهم من الله، لكنّهم يمارسونها بموجب رضا الشعب المسيحي، فالله لا يختار الحكّام اختياراً مباشراً، وإنّما يوجّه أحداث التاريخ والمجتمع توجيهاً من مقتضاه أن يختار المسيحيون بأنفسهم حاكمهم. ولما كانت الكنيسة هي التي تمثّل المسيحية؛ فإنّها لا بُدَّ أن ترضى عن هذا الاختيار وتباركه⁹⁵.

وفي صياغة أخرى ترى الكنيسة الكاثوليكية محاولة بسط نفوذها، أنّ الله أودع جميع السُّلطات بيد البابا حصراً، وهو بإرادة منه ترك سيف السُّلطة الدنيوية، وخلع للحاكم سيف السُّلطة الزمنية، إذ الملوك ينتمون سلطتهم من البابا كما يستمد القمر ضوءه من الشمس.

استنتاجات مهم: ومن خلال تحليل ما تقدّم ثم النظر إلى دولة المدينة في صدر الإسلام يجد الباحث أنّ مفهوم الثيوقراطية ليس موجوداً في دولة المدينة المنوّرة في العهد النبويّ والخلافة الراشدة، كما زعم زاعمون، بل على العكس من ذلك وجد أنّ هذا المفهوم كان مرفوضاً بشكل واضح كما سيتم التفصيل فيه في مبحث دولة المدينة، وإنّ اختيار النبيّ -عليه الصلوة والسّلام-

94 الوظائف، عبد العزيز حسن. ٢٠١٩. "العقد الاجتماعي ونشأة الدولة دراسة تحليلية مقارنة بين الاتجاهات المختلفة لرواد هذه النظرية" مجلة الآداب. اليمن: جامعة ذمار كلية الآداب. العدد (١٣): ديسمبر. ص. ٤١١.

95 مجموعة باحثين. ٢٠١١. الموسوعة القانونية المتخصصة. السلطة. حسن البحري. دمشق: دار الفكر للنشر والتوزيع. المجلد ٤. ص.

حاكماً على من في المدينة بما فيهم اليهود وحلفاؤهم من المشركين خارجها كان بعقد اجتماعي،
بوثيقة المدينة واختيار من الناس، وقبلها بيعة العقبة من الأنصار وكذلك بعد وفاة النبي -عليه
الصلاة والسلام- اختيار أبي بكر الصديق الخليفة الأول في سقيفة بني ساعدة واختيار بقية
الخلفاء الراشدين، لم يكن بحق إلهي قطّ بل الناس كانوا هم مصدر إسناده السُّلطة.
ويجد الباحث أنّ الدولة في العهد النبوي والراشدي لم يدع فيها أيّ حاكم بأنّه إله أو نصف
إله ولم يرد نصّ في القرآن أو السنّة الصحيحة يجعل أحداً بمنصب الحاكم والمملك، بل وجد إجماع
على عدّ الإمامة من الأمور الدنيوية ومن الفروع لا الأصول، ولهذا لم يستشهد النبيّ -عليه الصلاة
والسلام- في وثيقة صحيفة المدينة بأيّ القرآن أو أنّ هناك توجيهاً سماوياً لاعتلائه السُّلطة وإنّما
كان ذلك من تصريف الأمور الدنيوية كما الحرب والتجارة وغيرها، وكذلك لم يستند الخلفاء
الراشدون بعده على نصّ ديني في وجوب اختيار أيّ منهم شخصياً، بل كانت الأسباب السياسيّة
والاجتماعية هي التي يَحْتَجُّون بها⁹⁶. وسيأتي بيان ذلك.

96 وقد يستشكل أناس هنا بعض الروايات التي تحدثت عن "لائمة من فريش" وعلى الرغم فيما ثبوت الروايات من كلام فان معناها يُصرف إلى مرحلة تاريخية بعينها لكونهم كانت لهم العصبية والمصلحة في تلك المدة وليس الالتزام على طول الدهر، وبدل عليه الحوار في سقيفة بني ساعدة إذ لو كان هذا أمراً مقطوعاً من النبيّ -عليه الصلاة والسلام- لما ناقش الأنصار في ذلك، ولما امتنع عن البيعة مبشر بالجنة وهو سعد بن عبادة رضي الله عنه إلى أنّ مات، بل ولم يتهمه احد بمخالفة الوحي، كما أنّ حديث السمع والطاعة الصحيح وإن كان الأمير عبداً رأسه كالزبيبة دلالة عن إمكانية الإمامة في غير فريش وغير بني هاشم، وبهذا يتسق المعنى بأن الأمر إنّ كان وارداً فهو ابن بيته ومرحلة زمنية بعينها. فضلاً أنّ في تاريخ الأئمة شواهد كثيرة على وجود أئمة من غير العرب ومن غير فريش ومن غير بني هاشم، تلقتهم الأئمة بالقبول والسمع والطاعة، منهم العثمانيون وفي أميرهم مُحَمَّد الفاتح الذي فتح القسطنطينية قال عنه الرسول -صلى الله عليه وسلم- "نعم الأمير أميرها" وفكرة الإمامة لفريش غابت منذ مئات السنين عن الواقع السياسي إلا أنّها عادت مع بض من المجموعات المتشددة التي تتبنى العنف سواء من دعوا للحاكمية السياسية أو ولاية الفقيه أو ممن زعموا أنّهم يريدون قيام دولة إسلامية كداعش. ومن الجميل ذكر ما قاله ابن خلدون في مقدمته "إذا ثبت أنّ اشتراط القرشية إنّما هو لدفع التنزع بما كان لهم من العصبية والغلب، وعلماً أنّ الشارع لا يخص الأحكام بجبل ولا عصر ولا أمة؛ علماً أنّ ذلك إنّما هو من الكفاية فرددناه إليها، وطردها العلة المشتملة على المقصود من القرشية وهي وجود العصبية، فاشترطنا في القائم بأمر المسلمين أن يكون من قوم أولي عصبية قوية غالبية على من معها في عصرها ليستتبعوا من سواهم، وتجمع الكلمة على حسن الحماية، ولا يعلم ذلك في الأقطار والأفاق كما كان في القرشية. إذ الدعوة الإسلامية التي كانت لهم كانت عامة، وعصبية العرب كانت وافية، فغلبوا سائر الأمم، وإنما يخص لهذا العهد كل قطر بمن تكون له فيه العصبية الغالبة". ينظر ابن خلدون، عبد الرحمن بن مُحَمَّد. ١٩٨٨. ديوان المبدأ والخبر في تاريخ العرب والبربر ومن عاصرهم من ذوي الشأن الأكبر. تحقيق خليل شحادة. ط٢. بيروت: دار الفكر. ج١. ص. ٢٤٤. وما

ولم يكن اختيارهم هذا بهذه الطريقة البشرية المحضّة وسيلة لربط الأمر بالدّين بطريقة غير مباشرة كما في التّيوقراطية غير المباشرة، بل كانت معاهداتهم توكّد على الرقابة على الحاكم ووجوب التزامه الميثاق سواءً صحيفة المدينة أم أيّ عقد اجتماعي تعاهدوا عليه، وإذاً هذا إقرار لآلية الاختيار ألا وهي العقد الاجتماعي في اختيار الحاكم، فيبرز هاهنا هذا البعد الدستوري في اتفاق الصحيفة، نافية كل زعم بالتّيوقراطية.

خلاصة الفصل الأوّل: بعد الوقوف على الأصل اللغوي للدّولة والمعنى الاصطلاحي والتدرّج

التاريخي لمعنى الدّولة والرجوع إلى نظريات نشوء الدّولة المتمثلة بنشوء السّلطة السياسيّة والوقوف عليها، ثم بيان نظرية العقد الاجتماعي وبيان أسسها في دولة المدينة المنوّرة والوقوف على آراء المفكرين الذين تناولوها حديثاً وأعادوا صياغتها، هوبز، ولوك، وروسو، ثم التوسّع في النظرية الدّينيّة التّيوقراطية بأشكالها الثلاثة، تأليه الحاكم، والحق الإلهي المقدّس المباشر التفويض الإلهي، والحق الإلهي غير المباشر العناية الإلهية، مع إيضاح فرقتها عن دولة المدينة المنوّرة، وبيان بطلان مزاعم التّيوقراطية فيها، والآن تنتقل الدراسة إلى الفصل الثاني لدراسة الدّولة المدنيّة القانونيّة الحديثة واستجلاء مفهومها.

يؤكد هذا المعنى أن طبيعة قريش لما لها من خدمة للبيت الحرام وعملها في التجارة قد جعلها في تحضّر يختلف عن بقية القبائل في الجزيرة العربية التي تنظر إلى قريش بتوقير واحلال وقبول بسلطتها في مكة ولهذا "لم يكن كسب قبيلة قريش كغيرها من القبائل في شبه الجزيرة العربية، لذلك اعتمدت في كسبها على التجارة، مما جعل الحكم في مكة مختلفاً عن النظام القبلي، لأن عوامل الاستقرار والتحضر والتجارة غيرت المجتمع المكي من حياة القبيلة وأعرافها البدوية إلى حياة التحضر وزخرفها. نتيجة لزعماء قبيلة قريش مكة وجوارها للكعبة المشرفة، حصل لهذه القبيلة ثقل ديني لم تحظ به أي قبيلة في الحجاز، واستغلت قريش هذه الأمور بتنظيم داخلي وخارجي جعلها بعد عام الفيل موطناً لكل العرب، وبسبب المكانة الدينية والاقتصادية تزعمت شبه الجزيرة العربية منذ عام الفيل وهو عام ولادة النبي صلى الله عليه وسلم". العتيبي، عبد الله بن عويص. ١٤٤٣هـ. "موقف قريش من الزعامة السياسيّة في يثرب قبل الهجرة" مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية. العدد: (٦٢). محرم. ص. ٣١٠.